في اجتماع الحكومة:

إعادة النظر في توزع العمال بالقطاع العام

ممنوع التلاعب بتسويق القمح ◄ ٥٠ مليراً لدعم الإنتاج الزراعي

الوطن

شدد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على وجود أولويات وتحديات كبيرة تفرضها المرحلة الراهنة أمام جميع الوزارات والجهات العامة تتطلب بذل أقصى الجهود والطاقات واستثمار الموارد المتاحة والطاقات الكامنة وإعطاء العمل دفعاً قوياً في مختلف المجالات، لزيادة الإنتاج وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية واجتراح الحلول لمختلف المعوقات بالاعتماد على الكفاءات الوطنية واتخاذ القرارات الجريئة والصائبة والتي تصب في المصلحة العامة، خلال التقليل من الهدر في المستلزمات وتكاليف الإنتاج والتركيز على تحسين نسب إنجاز المشروعات تجسيداً لشعار «الأمل بالعمل» على أرض الواقع.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بالأمس أهمية قيام الوزارات بمتابعة أداء الجهات التابعة لها العاملة على الأرض ولاسيما التي تقدم الخدمات للمواطنين والعمل لتحسين تلك الخدمات ورفع مستويات إنتاجية العمل والابتعاد عن العمل الروتيني والتقليدي والحرص على روح المبادرة والابتكار في الأداء وتقديم مبادرات خلاقة لتطوير آليات العمل، خلال استثمار الإمكانات المادية والمالية والبشرية بالشكل الأمثل ووضع مؤشرات إنجاز قابلة للقياس، ووضع خارطة لتحديد المنشآت التي يمكن إعادة تأهيلها والمنشآت المدمرة التي يمكن استثمار مواقعها بالتشاركية مع القطاع الخاص.

وأشار عرنوس إلى إصرار الحكومة على الاستمرار بتقديم كل الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم ما يلزم للقطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني، والعمل لإيجاد الطرق والأدوات الملائمة لتعزيز تلك القطاعات ودفع عجلة الإنتاج فيها بما ينعكس بشكل مباشر على تحسين الأوضاع الخدمية والتنموية والمعيشية.

كما صدق مجلس الوزراء على خطة عمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية لعام ٢٠٢١ والبالغة ٥٠ مليار ليرة سورية وأساليب توزيع الدعم، ووافق على عقدين لتطوير عمل النظامين المصرفيين في المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري، كما وافق على عقد بين وزارة الكهرباء ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لتنفيذ الأعمال المدنية لمحطة تحويل الرستين باللاذقية، وعلى منح سلفة لإدارة المشاريع الإنتاجية مقدارها مليارات ومئتان وأحد عشر مليون ليرة سورية لتأمين مادة البيض.

وخلال الجلسة عرض وزير الأشغال العامة والإسكان واقع العمل في كل من السكن الشبابي والعمالي والصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطط الموضوعة ومقترحات تذليلها بما يسهم في إنجاز وتسليم المكتتبين لمساكنهم، حيث تم التأكيد على الاستمرار بتقديم الدعم الكامل للمشروعين وتوفير كل المستلزمات الممكنة لتأمين السكن المناسب لأوسع شريحة من الفئات المستهدفة وفق سيناريوهات التمويل الممكنة وبما يراعي الدخل لهذه الفئات.

كما شدد مجلس الوزراء على اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يتلاعب بتسويق موسم القمح، مع الحرص على صرف قيم الأقماح المسوقة إلى مراكز تسليم الحبوب مباشرة، والتوسع في تقديم الخدمات الالكترونية لتبسيط الإجراءات والحد من الفساد، وإعادة النظر في توزع العمالة في القطاع العام بالمحافظات.

ومن الجدير ذكره أن رئيس مجلس الوزراء كان قد أكد في بداية الجلسة أن المشاركة الشعبية الكثيفة في الانتخابات الرئاسية تعكس تمسك الشعب السوري بقراره الوطني المستقل وبحقه الحصري في تقرير مستقبل بلده وإرادته الحقيقية والقوية وتصميمه على إعادة إعمار وبناء ما دمره الإرهاب والعدوان ورفض التدخلات الخارجية في شؤون بلاده الداخلية.

من جهتها أكدت مديرة صندوق دعم الإنتاج الزراعي لمى الجنيدي أنه وحسب موازنة صندوق دعم الإنتاج الزراعي التقديرية لعام ٢٠٢١ والبالغة ٥٠ مليار ليرة سورية تم توزيع الدعم للبذار المحسن الذي تم توزيعه للفلاح المحصولي القمح والشعير لهذا الموسم والذي تبلغ قيمته ٢٢ مليار ليرة، كما أكدت اللجنة الاقتصادية في توصيلة لها أن مؤسسة إكثار البذار تعوض الفلاح نتيجة أعمال التخريب والإرهاب والسرقات التي تعرض لها بقيمة ٣,٦ مليارات ليرة سنوياً وإجمالي المبلغ المقدم عن مجموع سنوات ماضية ١٢ مليار ليرة إضافة إلى دعم لمؤسسة الأعلاف عن كميات علف موزعة سابقاً للفلاحين بحدود ١,٩٠٠ مليار ليرة، وأكدت الجنيدي أن هناك مخصصات تم تحديدها سوف تقدم للمحاصيل التي يقرر دعمها خلال الموسم الزراعي الحالي.

وأشارت مديرة صندوق دعم الإنتاج الزراعي إلى أنه يتم العمل على دعم البذار المحسن للفلاح ودعم المقنن العلفي في حال طلب المؤسسة ذلك فنحن نعوضها عن ذلك، كما تم دعم مربي الأبقار المستوردة ومربي دودة الحرير والمحاصيل العلفية في العام الماضي بنحو نصف مليار ليرة.

وأكدت أن المبلغ كاملاً لا يحول من وزارة المالية ونحن نحاول الوصول لأكبر مبلغ من الموازنة التقديرية وأشارت إلى أن صندوق الدعم يدعم جزءاً من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومستلزمات الإنتاج والهدف منه تحقيق الأمن الغذائي وتسيير السياسات العامة للدولة للوصول إلى قطاع زراعي قوي ينعكس على الاقتصاد الوطني ويعمل على تحقيق التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى والأهم هو الوصول مع الفلاح للاستقرار في العمل الزراعي وتحسين دخله المعيشي حتى يستمر في عمله ضمن العملية الزراعية والإنتاجية.

في تقرير «للمركزي»:

٣٤ بالمئة ارتفاع بمعدلات التضخم بداية العام الماضي مقارنة مع العام ٢٠١٩

عبد الهادي شباط

أظهر تقرير مصرف سورية المركزي حول معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ أن معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ وصل إلى ٣٨,٨٦ بالمئة مرتفعاً بمقدار ٣٤,٠١ نقطة مئوية، مقارنة مع شهر كانون الثاني من عام٢٠١٩، الذي بلغ معدل التضخم فيه ٤,٨٥ بالمئة، وبالمقارنة مع الشهر السابق: أي مع معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) المسجل في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٩ الذي بلغ فيه ٤,٣٤ بالمئة، فقد ارتفع بمقدار ٤,٣٤ نقطة مئوية. أما بالنسبة لمعدل التضخم المحسوب على أساس شهري (M-o-M)، فقد سجل ٥,١٠ بالمئة في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ منخفضاً بمقدار ٩,٨٦ نقطة مئوية عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ البالغ ١٤,٩٦ بالمئة.

ويمكن تفسير ارتفاع معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) المسجل في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ بالاعتماد على المساهمات النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك حيث ارتفعت مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية إلى ٢٣,٠١ بالمئة مقارنة بـ٢,٩٤ بالمئة، ومساهمة مكون النقل إلى ٣,١٥ بالمئة مقارنة بـ٠,٤١ بالمئة، ثم مساهمة مكون التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية إلى ٢,١٢ بالمئة مقارنة بـ٠,٠٧ بالمئة، ثم مساهمة مكون المطاعم والفنادق إلى ١,٩١ بالمئة مقارنة بـ٠,٦٧ بالمئة، ثم مساهمة مكون السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى إلى ١,٦٧ بالمئة مقارنة بـ٠,٢٣ بالمئة، ثم مساهمة مكون الملابس والأحذية إلى ١,٦٢ بالمئة مقارنة بـ٠,٢١ بالمئة، ثم مساهمة مكون سلع وخدمات متنوعة إلى ١,٥٤ بالمئة مقارنة بـ٠,٢٢ بالمئة، ثم مساهمة مكون المشروبات الكحولية والتبغ إلى ١,٤٢ بالمئة مقارنة بـ٠,١٦ بالمئة، ثم مساهمة مكون الصحة إلى ١,٢٧ بالمئة مقارنة بـ٠,٢٥، وصل معدل التضخم فيها إلى ٤٢,٤٩ بالمئة، وهو أعلى من معدل التضخم السنوي في سورية بمقدار ٣,٦٤ نقطة مئوية، تلتها محافظة القنيطرة بمعدل تضخم ٤١,٩٠ بالمئة، ثم محافظة حلب بتسجيلها معدل ٤٠,٦٥ بالمئة، ثم محافظة درعا بتسجيلها معدل ٤٠,٦٣ بالمئة، على حين كان أدنى معدل تضخم مسجل في المحافظات السورية هو في محافظة حمص بمعدل تضخم بلغ ٣٤,٥٧ بالمئة أي أقل من معدل التضخم السنوي بمقدار ٢,٤٩ نقطة مئوية.

مختلف المحافظات السورية تفاوتت معدلات التضخم المسجلة في مختلف المحافظات السورية في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠، ولكن سجلت جميعها معدلات أعلى من تلك المسجلة في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، وجاءت محافظة حماة في المرتبة الأولى حيث وصل معدل التضخم فيها إلى ٤٢,٤٩ بالمئة، وهو أعلى من معدل التضخم السنوي في سورية بمقدار ٣,٦٤ نقطة مئوية، تلتها محافظة القنيطرة بمعدل تضخم ٤١,٩٠ بالمئة، ثم محافظة حلب بتسجيلها معدل ٤٠,٦٥ بالمئة، ثم محافظة درعا بتسجيلها معدل ٤٠,٦٣ بالمئة، على حين لم يسهم مكون الترويج والثقافة – غير ربحية في معدل التضخم المسجل في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠، بينما أظهر تطور معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) في

تقرير حكومي:

٣٤ شركة عامة تعمل من أصل ١٠٣ شركات

٥٠ ألف شركة خاصة متوقفة عن الإنتاج من أصل ١٣٠ ألف منشأة

هناء غانم

أعدت وزارة الصناعة تقريراً لها يتضمن واقع وآفاق الصناعة السورية، وأوضح التقرير الذي حصلت «الوطن» عليه أن القطاع العام الصناعي يضم نحو ١٠٣ منشآت صناعية منها ٥٤ منشأة عاملة و٤٩ منشأة متوقفة، وأظهر التقرير أن الـ٥٤ منشأة العاملة منها ٣٤ منشأة تعمل بشكل كامل والـ٢٠ المتبقية تعمل بشكل جزئي أما الشركات المتوقفة والبالغ عددها وفق ما ذكر ٤٩ منشأة نجد أن هناك ٣١ منشأة منها متوقفة و١٨ مستمرة بالعمل.

وحسب التقرير استطاعت الوزارة من خلال المبالغ التي تم تخصيص وزارة الصناعة بها من لجنة إعادة الإعمار في الخطط الإسعافية على مدى الأربع سنوات الماضية، إعادة تأهيل/١٦/ شركة عامة صناعية ومحلجاً وإعادتها إلى العملية الإنتاجية.

وأشار التقرير إلى أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص الصناعي ١٣٠ ألف منشأة صناعية منها ٨٠ ألف منشأة تعمل و٥٠ ألف متوقفة عن الإنتاج.

وذكر التقرير أن المنشآت الحرفية المنفذة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢١ قد بلغت حسب النشاط الصناعي... بلغ عدد المنشآت ١٧٠ منشأة منها في القطاع الهندسي ٥٠ ومنشأة وفي القطاع الغذائي ٤٣ وفي القطاع الكيميائي ١٠ والنسيجي ٤ منشآت.

وأظهر التقرير أن المنشآت الصناعية المنفذة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢١ قد بلغ نحو ١٢٦ حسب النشاط الصناعي موزعة على كل القطاعات وفق ما يلي: في القطاع الغذائي ٤٤ منشأة والهندسي ٢٣ منشأة والكيميائي ٤٩ منشأة و١٠ منشآت في القطاع النسيجي.

وذكر التقرير أن الوزارة قامت بجملة من الأعمال المنجزة والجاري إنجازها منها، حسب التقرير تم إعداد الاستمارات والبيانات الخاصة بمشروع الإصلاح الإداري حيث تم معالجتها مع فريق وزارة التنمية الإدارية وحالياً بصدد الإقرار للهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة إضافة إلى دراسة وتعديل القوانين والتشريعات والأنظمة الناظمة لعمل القطاع الصناعي، وكان هناك توجيه وتأكيد على المتابعة المستمرة مع اتحاد غرف الصناعة لتذليل كل العقبات التي تعترض عمل الصناعيين والأهم العمل على زيادة الطاقات الإنتاجية لمعامل الإسمنت (إعادة تأهيل خطوط الإنتاج في شركة إسمنت طرطوس، ومتابعة المباحثات مع شركة سينوما الصينية لإقامة خطوط إنتاج جديدة) إضافة إلى استكمال العمل بالربط الشبكي بين الوزارة والجهات التابعة، وتبسيط الإجراءات، والأهم متابعة المصفوفة الزراعية – الصناعية التي أقرت من الحكومة والعمل على إعادة إحياء الزراعة التعاقدية بهدف التصنيع الزراعي (زراعة الشوندر السكري، التبغ، العنب، البصل) مع تأكيد إنجاز مشاريع عقود لإعادة تأهيل واستثمار الشركات (سكر مسكنة والرقة، إسمنت العربية) مع مستثمر وطني.

وتحت بند الاحتياجات والمتطلبات بينت الوزارة أنه تمت الموافقة على تخصيص جزء من أراضي شركة إسمنت دمر لإنشاء مجمع لوزارة الصناعة والجهات التابعة لها، واستثمار الجزء المتبقي من الأراضي وعوائدها مع عوائد تسليم العقارات المستأجرة لبناء هذا المجمع، مع تأكيد تأمين الاعتمادات والسيولة المالية لإعادة تأهيل شركة سكر تل سلحب، إضافة إلى توجيه وزارة الدفاع لحل التشابكات المالية وفروقات الأسعار مع المؤسسات التابعة. والأهم تمويل وتخصيص القطع اللازم لتوريد كل خطوط الإنتاج ذات البعد الإستراتيجي ومستلزماتها (مكونات الجرارات الزراعية – خطوط تعبئة المياه – الكابلات – التبغ – الكونسروة)، كما أكدت الوزارة في مطالبها أهمية الموافقة على إجراء مسابقة لتعيين العمالة النوعية.

والأهم إعادة النظر بآلية احتساب التعويضات لتصبح على الراتب الحالي، والموافقة على منح الحوافز للقطاع الإداري المشرف على القطاع الاقتصادي، وفتح سقف المكافآت الممنوحة من الوزير المختص. إضافة إلى رفع سقف الشراء المباشر.

الحكومة تبدأ بالتحضير لموازنة ٢٠٢٢

ياغي: الرقابة على الإنفاق العام

الوطن

عقدت وزارة المالية أمس برئاسة وزير المالية كنان ياغي الاجتماع التحضيري الأول مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي لإعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢، وذلك انطلاقاً من النتائج العملية لتنفيذ موازنة العام الجاري (٢٠٢١) خلال الربع الأول، على مستوى الإيرادات والنفقات.

وأكد وزير المالية كنان ياغي ضرورة وضع خطة دقيقة مسبقة للرقابة على الإنفاق العام في موازنة عام ٢٠٢٢، لضمان أن يكون لها الأثر المطلوب حسب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة في المرحلة القادمة.

وناقش المجتمعون توقعات الإيرادات والنفقات العامة حتى نهاية العام الجاري، إضافة لخطط العمل وتوزيع المهام بين الجهات المعنية بإعداد مشروع الموازنة عام ٢٠٢٢، والإجراءات اللازمة لذلك.

حضر الاجتماع رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، معاون وزير المالية لشؤون الإنفاق، معاون وزير المالية لشؤون الإيرادات، مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم، معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، مديرة الموازنة في وزارة المالية، ومدير الاقتصاد الكلي في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ومدير المؤسسات في وزارة المالية.

الذهب يرتفع أمس ألف ليرة

الوطن

ارتفع سعر غرام الذهب عيار ٢١ في السوق المحلية أمس ألف ليرة سورية عن سعر أول من أمس الإثنين مع ارتفاع سعر الأونصة عالمياً إلى ١٩٠٦ دولارات.

وبحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع الجوهرات بدمشق فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٦٠ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٥٩٥٠٠ ليرة، على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٧١٤٣ ليرة وسعر شراء ١٣٦١٤٣ ليرة.

وطلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين في شراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب النشرة الصادرة من الجمعية ووزعت أرقام هاتف للشكاوى ٠٩٩١٩٣٧٧١٨–٢٢٤٨٠٠٥، وكان قد ارتفع سعر غرام الذهب يوم الأربعاء الماضي في السوق المحلية بقيمة ٣ آلاف ليرة ومن ثم عاد للانخفاض بقيمة ألف ليرة يوم الخميس الماضي حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٥٩ ألف ليرة وسعر شراء ١٥٨٥٠٠ ليرة، بينما بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٦٢٨٦ ليرة وسعر شراء ١٣٥٧٨٦ ليرة.

هذا وشهدت أسعار الذهب خلال الأسابيع القليلة الماضية حالة عدم استقرار وتذبذب في أسعار الذهب فتارة كانت ترتفع الأسعار بنسبة بسيطة ومن ثم تعود للانخفاض مرة أخرى.

بنك بيبلوس سورية ش.م.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لبنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع الواقع في يوم الأربعاء الموافق 2021/06/16

يسر مجلس إدارة بنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 2021/06/16 في قاعة ليمارك في فندق فورسيزنز، وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي ينقصص البنود التالية:

1: سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2020 المتضمن حسابات الشركة وميزانيتها وخطة العمل للسنة المالية 2021.
2: سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر المقدمة من مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020.
3: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والمصادقة عليهما.
4: مناقشة أرباح الشركة أو خسائرها والميزانية الختامية والمصادقة عليها
5: اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6: تكوين الاحتياطيات (إن أمكن).
7: اتخاذ القرار بخصوص مكافآت مجلس الإدارة عن عام 2020.
8: إبراء مصاريف وتعويضات مجلس الإدارة عن العام 2020.
9: اتخاذ القرار بخصوص تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2021، وفق مقترح مجلس الإدارة.
10: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي الشركة عن أعمالهم لسنة 2020.
11: انتخاب مدقق الحسابات الخارجي وتحديد تعويضاته.
12: انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لاستكمال وثلثة الأعضاء المستقيلين.
13: اتخاذ قرار بخصوص تعديل النظام الأساسي لجهة تعديل إسم الشركة وفق مقترح مجلس الإدارة وبعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة.

يكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً في حال حضور حملة أسهم يملكون 75% على الأقل من أسهم المصرف وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تعقد جلسة ثانية في الساعة الثانية عشر ظهراً من نفس يوم الأربعاء الموافق ل 16 حزيران 2021، وتعتبر الجلسة قانونية اذا حضرها حملة أسهم يملكون 40% على الأقل من أسهم المصرف.

التسجيل لحضور الاجتماع

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة:
- بنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع الكائن في الشعلان – شارع أمين لطفي الحافظ – دمشق – سورية
- هاتف 9292 أو 3348240- (11 963) وذلك اعتباراً من صباح يوم الأربعاء الواقع في 02-06-2021 ولغاية يوم الثلاثاء الموافق 15-06-2021 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً.
- أو في المكان المخصص للتسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع من الساعة العاشرة من صباح يوم الاجتماع حتى ساعة انعقاد اجتماع الهيئة العامة، وذلك لتسجيل أسمائهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها.
- على كل مساهم أن يحضر معه بطاقته الشخصية أو جواز سفره.

وبجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة وفق الشروط التالية:
1- لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم أي نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن يوكل مساهما آخر عنه بكتاب عادي أو أن يوكل أي شخص آخر بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية وبصدق رئيس الجلسة على الوكالة.
2- يجب ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يزيد على الحد الذي يعينه النظام الأساسي للشركة على ألا يتجاوز في جميع الأحوال 10 بالمئة من رأسمال الشركة.
3- يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

دمشق في 02 حزيران 2021

نرجو حضوركم في الموعد المحدد أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
نائب رئيس مجلس الادارة